مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الرابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(14)/5
29 April 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الرابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١
الأول	**القضايا الناشئة في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لتحليلها في الأونكتاد من منظور إنمائي** (البند ٢ من جدول الأعمال) . .	٢ - ٣٤
الثاني	**التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة** (البند ٣ من جدول الأعمال)	٣٥ - ٤٧
الثالث	**التعاون التقني:** (البند ٤ من جدول الأعمال)	٤٨ - ٦٠
	(أ) استراتيجية الأونكتاد	
	(ب) خطة للتعاون التقني للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩	
الرابع	**تقرير مرحلي بشأن أعمال فرقة العمل التابعة للأمانة المعنية بالسياسة بشأن المنشورات** (البند ٥ من جدول الأعمال)	٦١ - ٦٨
الخامس	**تقرير الرئيس عن مشاوراته الرامية الى تحسين طريقة تناول المجلس لقضية الترابط، بما في ذلك أقل البلدان نمواً وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات** (البند ٦ من جدول الأعمال) و **جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس** (البند ٧ من جدول الأعمال)	٦٩ - ٩٨
السادس	**مسائل أخرى** (البند ٨ من جدول الأعمال)	٩٩ - ١٠٥
	(أ) التقدم المحرز في إعادة تنظيم أمانة الأونكتاد	٩٩ - ١٠٣
	(ب) عضوية الفرقة العاملة في عام ١٩٩٧	١٠٤ - ١٠٥
السابع	**المسائل التنظيمية**	١٠٦ - ١٠٩
	ألف - افتتاح الدورة	١٠٦
	باء - مكتب الدورة التنفيذية الرابعة عشرة	١٠٧
	جيم - إقرار جدول الأعمال (البند ١ من جدول الأعمال)	١٠٨
	دال - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة عشرة (البند ٩ من جدول الأعمال)	١٠٩

المرفقات

المرفق

الأول جدول أعمال الدورة التنفيذية الرابعة عشرة

الثاني جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة عشرة للملجس

الثالث جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للملجس

الرابع العضوية والحضور

مقدمـــة

١- عقدت الدورة التنفيذية الرابعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧. وقد تألفت الدورة التنفيذية من جلستين - الجلستان العامتان للمجلس ٨٨٢ و٨٨٣. ويستنسخ جدول أعمال الدورة التنفيذية الرابعة عشرة في المرفق الأول أدناه.

الفصل الأول

القضايا الناشئة في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لتحليلها في الأونكتاد من منظور إنمائي

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢- أتاحت الأمانة، فيما يتعلق بهذا البند، الوثيقتين التاليتين:

- إعلان سنغافورة الوزاري المعتمد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/MIN(96)/DEC).

- "الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا" مذكرة غير رسمية من إعداد أمانات مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (عـُممت بالانكليزية فقط).

٣- لاحظ **الأمين العام للأونكتاد** أن المقررات التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة، ولا سيما تلك المقررات التي ورد فيها ذكر للأونكتاد على وجه التحديد، تنطوي على آثار بالنسبة لعمل الأونكتاد في المستقبل. وأشار إلى أن المجالات المعنية تتصل بما يلي: الاتفاق على خطة عمل لصالح أقل البلدان نموا وعلى تنظيم اجتماع مع الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في عام ١٩٩٧ تشارك فيه وكالات المعونة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وأقل البلدان نموا، من أجل تعزيز نهج متكامل إزاء مساعدة هذه البلدان في تحسين فرصها التجارية وإنشاء فريقين عاملين أحدهما لدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار، والآخر لدراسة القضايا المثارة من قبل الأعضاء فيما يتصل بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة. كما تم الاتفاق على أن يستفيد كل فريق من هذين الفريقين العاملين من عمل الفريق الآخر، وكذلك من عمل الأونكتاد وغيره من المحافل الحكومية الدولية المختصة في هذه المجالات ولكن دون الإخلال به. كما رحب الوزراء بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد حاليا في هذه المجالات والمساهمة التي يمكنه تقديمها من أجل فهم القضايا التي سيتناولها الفريقان العاملان، وشجع الوزراء التعاون مع الأونكتاد وغيره من المنظمات المختصة من أجل استخدام الموارد على أفضل وجه وضمان أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار بالكامل.

٤- وفيما يتعلق بالفريقين العاملين، قال إن هناك قضيتين مترابطتين يتعين النظر فيهما. وتتعلق القضية الأولى بتركيز عمل الأونكتاد في المستقبل في المجالات المعنية بغية تحقيق قدر أكبر من التكامل بين عمل الأونكتاد وعمل منظمة التجارة العالمية. وفي هذه المرحلة، وحيث إن الفريقين العاملين لم يتفقا بعد على برنامج عمل كل منهما، فإنه من الصعب بالنسبة لأمانة الأونكتاد أن تحدد بوضوح التعديلات التي قد تحتاج لإجرائها على ضوء العمل الذي سيضطلع به الفريقان العاملان في منظمة التجارة العالمية. إلا أنه لاحظ أن برنامج عمل الأونكتاد في هذا المجال مستقل ذاتيا ويستند إلى إعلان ميدراند وإلى مقررات اللجان ذات الصلة.

٥- أما القضية الثانية فتتعلق بالتعاون بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد. فعلى المستوى الحكومي الدولي، سيتعين تعريف دور الأونكتاد إزاء الفريقين العاملين، ومن المفترض أن يتم ذلك عندما يتم الاتفاق على برنامج عمل كل من هذين الفريقين. وعلى مستوى الأمانة، لم يتسن بعد للأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية أن يجتمعا ويناقشا الكيفية التي سيتم بها التعاون بين الأمانتين بغية ضمان أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار الكامل في سير عمل الفريقين العاملين، وكفالة استخدام الموارد المتاحة على الوجه الأفضل. ومن المزمع عقد مثل هذا الاجتماع في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٧ عندما ستتم مناقشة مسألة التعاون بين المنظمتين، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل الذي سيضطلع به الفريقان العاملان المنشآن في منظمة التجارة العالمية.

٦- وفيما يتصل بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا، قال إنه عملا بالمقرر الذي اتخذه الوزراء في سنغافورة، تمت مناقشة مسألة الاجتماع الرفيع المستوى بصورة غير رسمية فيما بين الحكومات والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية. وأشار إلى أن المذكرة غير الرسمية التي أعدت استنادا إلى هذه المناقشات تحاول تعريف الأهداف المحددة وجدول الأعمال الأولي للاجتماع الرفيع المستوى. كما أنها تتناول المسائل التنظيمية ذات الصلة. وتتيح الدورة التنفيذية فرصة للمجلس لكي يتناول المجموعة الواسعة من القضايا المتصلة بالاجتماع الرفيع المستوى من منظور الأونكتاد. أما الاجتماع الرفيع المستوى نفسه فسيتيح فرصة هامة لإطلاق مبادرات جديدة لمعالجة ما تواجهه أقل البلدان نموا من مشاكل تجارية ومشاكل تتصل بالتجارة معالجة متكاملة ومتماسكة. ومن الضروري إشراك الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، في الأعمال التحضيرية للاجتماع وفي النتائج التي سيسفر عنها.

٧- وأضاف قائلا إنه من المحتمل أن تركز المناقشات في الاجتماع الرفيع المستوى على قضيتين رئيسيتين هما: إمكانية الوصول إلى الأسواق ووضع برنامج للتعاون التقني المتكامل فيما يتصل بالتجارة في إطار سياسة عامة متماسكة. إلا أنه لم يتم بأي حال من الأحوال وضع الصيغة النهائية لجدول أعمال الاجتماع. ومن شأن المساهمات المقدمة من المجلس بشأن القضايا التي تندرج في نطاق أهداف الاجتماع، فضلا عما سيولى لكل منها من تشديد وأهمية، أن تساعد في التوصل إلى وضع جدول أعمال متفق عليه في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل. ومن الواضح أن اعتماد جدول أعمال متفق عليه سيساعد في الأعمال التحضيرية المضطلع بها على المستوى الوطني لعقد الاجتماع الرفيع المستوى.

٨- وأشار إلى قضية تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، فذكّر بأن خطة عمل منظمة التجارة العالمية الخاصة بأقل البلدان نموا توصي بأن تقوم البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدما بتحسين إمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق وذلك على أساس مستقل ذاتيا.

٩- وفيما يتعلق ببرامج التعاون التقني، قال إنه يعتقد بأن مثل هذه البرامج ينبغي أن تكون موجهة نحو تخفيف القيود التي تواجهها أقل البلدان نموا في جانب العرض من أجل إطلاق إمكاناتها الإنمائية والتشديد على بناء القدرات. ومن العناصر التي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه العملية ما يتمثل في زيادة نقل الدراية التقنية والاستثمار إلى أقل البلدان نموا. وسيتعين على الاجتماع الرفيع المستوى أن يبت في تصميم وتنفيذ برنامج تجريبي للتعاون التقني استنادا إلى الخبرة المكتسبة من البرنامج المتكامل المشترك بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية لتقديم المساعدة التقنية لنخبة من البلدان الأفريقية، بما فيها أربعة بلدان من أقل البلدان نموا. ومن شأن المشاركة النشطة للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا في هذا القرار - ولا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي -

أن تكفل تماسك السياسة العامة في مجال تقديم المساعدة الإنمائية التجارية وذات الصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. وأشار إلى أن قضية تماسك السياسة العامة تتسم بأهمية حاسمة إذا ما أريد لأقل البلدان نموا أن تحصل على أقصى قدر من الفوائد من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. ومن شأن تماسك سياسات الصندوق - البنك مع التزامات أقل البلدان نموا كأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن يزيد من أوجه التكامل والتآزر بين السياسات التجارية والسياسات المتصلة بالتجارة وأن يحسّن إلى حد كبير الفوائد الصافية التي تعود بها هذه السياسات على أقل البلدان نموا. كما أن من شأنه أن يكفل قيام أقل البلدان نموا باستخدام التدابير الخاصة والتفضيلية الواردة في إعلان مراكش من أجل إعادة هيكلة اقتصاداتها بطريقة منظمة بغية الصمود في وجه المنافسة في السوق العالمية.

١٠- وأشار ممثل **المغرب** إلى التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والفريقين العاملين اللذين سيتم إنشاؤهما في منظمة التجارة العالمية بشأن الاستثمار وسياسة المنافسة فأوضح أنه تمت دراسة هذه القضايا دراسة مستفيضة في الأونكتاد. ولذلك فإنه من الضروري النظر في تحديد الطريقة التي يمكن بها للأونكتاد أن يسهم على أفضل وجه في مداولات هذين الفريقين العاملين. وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا الذي تقرر في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، قال إن المغرب يعتبر أن هذه المبادرة هي من المبادرات التي يمكن بصددها للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية التعاون بطريقة معقولة. ولكنه يرى أن جدول أعمال الاجتماع وعناصر عمله وأهدافه، حسبما استمدت من خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا، ينبغي أن تكون ضيقة بحيث تركز على الإجراءات العملية وتهدف إلى تحقيق نتائج عملية.

١١- وقالت ممثلة **هولندا** التي تحدثت بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** إن الاتحاد يعتبر أنه ينبغي أن يكون هناك تآزر وتكامل في العمل الذي يجري الاضطلاع به في منظمة التجارة العالمية وفي الأونكتاد - أو في أية منظمات دولية أخرى في هذا الشأن. ولاحظت الاستعداد الظاهر، في كل من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، للعمل معا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في التصدي بطريقة شفافة لتحديات عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره. ويمكن ملاحظة أحد الأمثلة على روح التعاون هذه في المناقشات بشأن العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية، وهي مناقشات يمكن أن تغذي بصورة بناءة النقاش الجاري بشأن التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية. وثمة مثال آخر يستمد مباشرة من إعلان سنغافورة الوزاري، وهو الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن أقل البلدان نموا الذي ستشترك في تنظيمه منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية، كما سيشارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية عظيمة على هذا الاجتماع الذي يهدف إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق وإلى تشجيع اتباع نهج دولي متماسك ومتكامل إزاء ما تواجهه أقل البلدان نموا من مشاكل ذات صلة بالتجارة، وذلك عن طريق جملة أمور منها ضمان التماسك والاتساق في المشورة المقدمة إلى هذه البلدان في مجال السياسة العامة والتعاون التقني معها. ومن المهم الاتفاق على جدول زمني واضح وآلية مؤسسية لتنظيم الاجتماع الرفيع المستوى. وأشارت إلى أن أمانات الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية تعمل معا بالفعل وبصورة وثيقة وأنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في هذا السياق العمل المضطلع به في منظمات أخرى.

١٢- وفي الختام قالت إنه، في أعقاب مؤتمر منظمة التجارة العالمية، ينبغي أن تظل لقضية الاستثمار مكانة بارزة على جدول أعمال الأونكتاد. وفي هذا الصدد، يمكن وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دورا ضروريا وأن يوفر نقطة انطلاق لا غنى عنها من أجل ضمان أن يتسنى للبلدان النامية، فيما يتعلق بالاستثمار أيضا، أن تجني الفوائد الناشئة عن عمليتي العولمة والتحرير. ومن الأمور التي ينبغي أن تحظى باهتمام الأونكتاد

بصفة خاصة ما يتمثل في قضية تعزيز الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا. وينبغي لدور الأونكتاد أن يتشكل جزئيا من خلال أنشطة التعاون التقني للمنظمة بهدف تهيئة الأرضية وتوفير التدريب للبلدان النامية مما يمكّنها من الاستجابة للفرص الناشئة عن جولة أوروغواي. إلا أن الدور التحليلي الذي يؤديه الأونكتاد والفرص التي يتيحها لإجراء مناقشات مفتوحة وغير رسمية في مجال السياسة العامة يتسمان بنفس القدر من الأهمية. وحيثما يتمثل الهدف النهائي في التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الاستثمار في إطار منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يتطلب القيام في الأونكتاد وفي منظمة التجارة العالمية بعمل تحليلي وبمناقشات بشأن جميع الأبعاد المختلفة للاستثمار. وفي هذا المجال، ينبغي للأونكتاد أن يستفيد من الميزة النسبية التي يتمتع بها في معالجة العلاقة بين التنمية والاستثمار. وكخطوة أولى، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماع الخبراء المقبل بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية.

١٣- وشدّد ممثل **سويسرا** على أهمية إدماج البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن التكامل ليس مؤسسيا فحسب بل إنه ينطوي أيضا على المشاركة المتكاملة في التجارة الدولية. ولا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهد لتحقيق هذا التكامل. وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. ومن أجل وضع خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا موضع التنفيذ، سيلزم أيضا بذل جهود عملية من قبل المنظمات الدولية وكذلك من قبل البلدان نفسها. وينبغي أن تكون خطة العمل مكمّلة بإتاحة منافذ لتسويق الصادرات.

١٤- وأعلن أنه من أجل توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية، اتخذت الحكومة السويسرية تدبيرين عقب مؤتمر سنغافورة الوزاري. وأول هذين التدبيرين أن الحكومة السويسرية قد أجرت في ١ آذار/مارس ١٩٩٧ تغييرات أساسية في مخطط أفضلياتها المعمم في إطار نظام الأفضليات المعمم، وهي تغييرات تتيح إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نموا من المنتجات الصناعية ومعظم المنتجات الزراعية إلى السوق السويسرية معفاة من الرسوم الجمركية. وعلاوة على ذلك، فقد وسعت من نطاق الدخول إلى أسواقها على أساس تفضيلي ليشمل الصادرات الزراعية لبلدان نامية أخرى. أما التدبير الثاني المعتمد فيتصل بإنشاء صندوقين استئمانيين (بمبلغ ٣ ملايين دولار لكل منهما) في الأونكتاد وفي مركز التجارة الدولية. وشدد مرة أخرى على اهمية التنسيق والشفافية في أنشطة التعاون التقني لمختلف الوكالات.

١٥- وانتقل إلى أنشطة الأونكتاد فيما يتصل بالإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية فقال إن مختلف القضايا الواردة في الإعلان تحتاج إلى تحليل من قبل الأونكتاد. وأشار إلى أن العمل الذي تضطلع به الأمانة بشأن الاستثمار وبشأن سياسة المنافسة هو موضع تقدير عال ومن ثم تنبغي مواصلته. إذ إن من شأنه أن يكون بمثابة إطار للمناقشات الحكومية الدولية، بما في ذلك عمل الفريقين العاملين المعنيين بالاستثمار وبالمنافسة المنشأين في إطار منظمة التجارة العالمية. وأوضح أن مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المدنية في مثل هذا العمل تتسم بأهمية عظيمة. وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا، قال إن بلده يحبذ اتباع نهج شديد التركيز يحقق نتائج ملموسة من أجل تنسيق برامج المساعدة المتصلة بالتجارة الخارجية. وقال إن الهدف يتمثل في تحديد نهج متكامل إزاء الوسائل المستخدمة لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لأقل البلدان نموا. وأشار إلى أن سويسرا قدمت في عام ١٩٩٤ مقترحات في هذا الشأن.

١٦- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ينبغي أن يتم على أساس من المساواة والتوزيع المحدد للمسؤوليات بين المنظمات الدولية ذات الصلة مع إيلاء الاعتبار الواجب لمزاياها

النسبية. وينبغي للأونكتاد أن يحافظ على دوره باعتباره الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن الدراسة المترابطة لقضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والبيئة والتنمية المستدامة. والأونكتاد مدعو للمشاركة بصورة أساسية في المناقشات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العالمية من وجهة النظر الإنمائية، وهو إذ يقوم بذلك يسهم في تحقيق تعددية فكرية وتنافس صحي بين الأفكار. كما أن تحقيق درجة من اللامركزية في الأنشطة المضطلع بها داخل الأمانة وتحسين تنسيق البرامج المتعلقة ببلدان محددة هما أيضا من التدابير الهامة التي من شأنها أن تحسن التعاون.

١٧- وأكد من جديد تأييد حكومته لتوثيق التعاون والتنسيق بين الأونكتاد وغيره من الهيئات الاجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، فرحب بالخطوات المتسقة المتخذة من قبل الرئيسين التنفيذيين للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية من أجل إقامة علاقات عمل منتجة بين المنظمتين. وأشار إلى أن إعلان سنغافورة الوزاري يتضمن إشارات إلى عدة مجالات محددة بالنسبة للتعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة المنافسة، والبيئة والاستثمار. وهذا يدل على أن إمكانات الأونكتاد في هذه المجالات الصعبة كانت موضع اعتراف، كما أن دوره كمحفل لبناء توافق في الآراء ينبغي أن يتعزز إذا ما كانت هذه القضايا الجديدة مقترحة لتكون موضع مفاوضات تجارية متعددة الأطراف. وفي الختام، قال إنه يحبذ فكرة إجراء استعراض لتعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية الأخرى وذلك على أساس دوري.

١٨- وأعرب ممثل **هايتي** عن تأييده القوي للتوصيات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وسويسرا فيما يتعلق بأهمية تحقيق نتائج ملموسة في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا. وأشار إلى أن المساعدة المقدمة من الأونكتاد ضرورية من أجل ضمان مراعاة البعد الإنمائي، وتماسك المشورة المقدمة في مجال السياسة العامة، وتعزيز الترابط بذكاء. ولهذه الغاية، ينبغي للأونكتاد أن يساعد وفود أقل البلدان نموا في أعمالها التحضيرية للاجتماع، ولا سيما عن طريق القيام، قبل انعقاد الاجتماع بوقت كاف، بإجراء دراسة بشأن حالة التعاون بين الحكومات، ومؤسسات بريتون وودز، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية ذات الصلة بالتجارة. ويمكن للأمانة إجراء توليف لهذه الدراسات بحيث يتم التركيز في الاجتماع على مشاكل التنسيق والتعاون. ومن شأن مثل هذا العمل أن يمكن المشتركين من اقتراح حلول تهدف إلى تحقيق تعاون أكثر تماسكا. واقترح أن يتم إشراك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في أعمال الاجتماع الرفيع المستوى بالنظر إلى ما تتمتع به من خبرة في مجال السياسة الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٩- ورحب ممثل **بنغلاديش** بتزايد التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وبالإشارة إلى الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المعني بأقل البلدان نموا، أعرب عن ارتياحه لأن الأونكتاد سيشارك مشاركة تامة في التحضير للاجتماع وعقده ومتابعته. وقال إن جدول أعمال الاجتماع ينبغي أن يكون مركزا من أجل ضمان أن يسفر عن نتائج ملموسة ومحددة ويمكن تحقيقها ضمن إطار زمني محدد. ويبدو أن هناك توافقا متزايدا في الآراء على أن الاجتماع سيتناول قضايا الوصول إلى الأسواق وإزالة القيود في جانب العرض بحيث يمكن إطلاق الإمكانات الإنمائية لأقل البلدان نموا. وينبغي إعداد مشروع جدول الأعمال على وجه السرعة من أجل إتاحة الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للاجتماع على الوجه الصحيح. ومن المهم المحافظة على القوة الدافعة. وفي هذا السياق، رحب بالمبادرات التي اتخذت مؤخرا لزيارة مؤسسات بريتون وودز من أجل تحديد الطريقة التي يمكن بها لهذه المؤسسات أن تسهم مساهمة حقيقية في الأعمال التحضيرية للاجتماع وفي الاجتماع نفسه. وقال إن بعض الوفود تخشى من عدم إتاحة الوقت الكافي لها لكي تسهم في خطة العمل. إلا أنه لاحظ أن هذه هي بداية سلسلة من التدابير وأنه يمكن للبلدان أن تسهم في زيادة

إمكانية الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نموا في مرحلة لاحقة. وفي الختام، شكر سويسرا على مساهمتها في الأنشطة لصالح أقل البلدان نموا.

٢٠- وذكّر المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) بأن للأونكتاد ولاية تتمثل في تحقيق زيادة قصوى في الآثار الإيجابية المترتبة على عمليتي العولمة والتحرير، وذلك من خلال مساعدة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا على الاندماج في النظام التجاري الدولي. وينبغي للأونكتاد أيضا أن يساعد هذه البلدان على فهم النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تحليل قضايا التجارة الدولية والقضايا الجديدة من منظور إنمائي. ولهذه الغاية، يعتبر التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة والتنمية أمرا جوهريا. كما أن الأونكتاد هو من بين المؤسسات الرئيسية المعنية بتنظيم ومتابعة نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا. ويمكن للأونكتاد، بالنظر إلى ولايته وخبرته في هذا المجال، أن يسهم بصورة فعالة في تحقيق تكامل أفضل للوسائل التي ستتم تعبئتها من أجل مساعدة أقل البلدان نموا على جني الفوائد الناشئة عن التجارة الخارجية والاندماج في النظام التجاري الدولي.

٢١- وأثنى على العمل التحليلي للأونكتاد في مجالات التجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة، وتيسير التجارة، وهو عمل من شأنه أن يشكل أساسا لإجراء مناقشة غير رسمية بشأن هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية. وفيما يتعلق بالتعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، قال إن الهدف من ذلك هو ضمان أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار على النحو الواجب. وأضاف قائلا إنه يمكن للأونكتاد أن يقدم مساهمة مفيدة، من منظور إنمائي، في زيادة شفافية المشتريات العامة وفي مساعدة البلدان النامية على فهم مختلف جوانب هذه المسألة.

٢٢- وأشار إلى الاتفاق التكنولوجي الدولي فقال إنه يرى أن ثمة خطرا في أن تؤدي عملية تحرير التجارة في منتجات تكنولوجيا المعلومات إلى تهميش البلدان النامية، ولا سيما الأفريقية منها. وحث الأونكتاد على إجراء تحليل يوضح هذه المسألة ويساعد هذه البلدان على تجنب مخاطر التهميش.

٢٣- وشكر ممثل **مدغشقر** سويسرا على الخطوات الملموسة التي اتخذتها لمساعدة أقل البلدان نموا من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى سوقها فضلا عن أنشطة التعاون التقني. وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا، أشار إلى المذكرة غير الرسمية التي وجهتها مدغشقر إلى الأمانات الثلاث المعنية بتنظيم الاجتماع. وقال إن من الأهمية بمكان تعزيز الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا. ومن أجل تحقيق التآزر، من المهم إقامة صلة بين الحلقة الدراسية المعنية بالاستثمار في أقل البلدان نموا والاجتماع الرفيع المستوى. وإذا كان الهدف من الاجتماع هو اعتماد تدابير ملموسة تطبق فورا لصالح أقل البلدان نموا، فإن ثمة حاجة ملحة للتحديد الصريح لاحتياجات أقل البلدان نموا بحيث يكون هناك تناظر بين العرض والطلب. وكرر طلبه إلى الأمانات الثلاث المعنية بأن تيسر تحديد احتياجات أقل البلدان نموا بإدراجها في شكل مذكرة.

٢٤- وقال المتحدث باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي** (جامايكا) إن إعلان سنغافورة الوزاري ينطوي على بضعة آثار خطيرة بالنسبة لبرنامج العمل الجاري للأونكتاد حيث إن هذا البرنامج قد حدد من قبل الأونكتاد التاسع وبموجب المقررات اللاحقة المعتمدة من قبل مجلس التجارة والتنمية واللجان. وهذه المقررات تشتمل على العمل بشأن اتفاقات جولة أوروغواي. وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا الذي ستنظمه منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية، قال إنه ينبغي القيام في أقرب وقت ممكن بإعداد وتعميم جدول بالأنشطة المفضية إلى عقد الاجتماع.

٢٥- وفي الختام، قال إنه يرى أن المناقشات في الدورة التنفيذية للمجلس لا تعكس التركيز المتوقع منها على المسائل من النوع التنفيذي.

٢٦- وشدد ممثل **كوبا** على حاجة البلدان النامية لتلقي مساهمات تقنية من الأونكتاد من منظور إنمائي، مما يمكنها من الاستعداد على نحو أفضل للمفاوضات التجارية الدولية المقبلة، ولا سيما تلك التي ستعقد في إطار منظمة التجارة العالمية. ورحب بالتعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ولكنه أصرّ على أن مثل هذا التعاون ينبغي أن يحافظ على مكانة الأونكتاد وأولوياته واستقلاله بحيث لا يصبح تابعا لمنظمة التجارة العالمية. بل ينبغي للأونكتاد أن يتخذ موقفا استباقيا دون انتظار التطورات في عمل منظمة التجارة العالمية.

٢٧- وقال ممثل **بيرو** إن أهم نقطة في التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية هي ضمان أخذ البعد الإنمائي في الاعتبار، ولا سيما في المناقشات المتعلقة بالاستثمار والمنافسة. وينبغي للأونكتاد أن يشارك رسميا بصفة مراقب في الفريقين العاملين لمنظمة التجارة العالمية بشأن هاتين المسألتين. وينبغي تنسيق مواعيد عقد اجتماعات الفريقين العاملين التابعين لمنظمة التجارة العالمية مع مواعيد عقد اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد وذلك من أجل إتاحة استفادة كلتا المجموعتين من الاجتماعات من وجود الخبراء القادمين من العواصم. كما يمكن للوكالتين أن تشتركا في تنظيم حلقة دراسية مشتركة على غرار حلقة ديفون الثالثة بغية توضيح التآزر والاتساق بينهما. وقال إن التقارير التي يعدها الأونكتاد بشأن الاستثمار والمنافسة، بما فيها التقارير الثلاثة التي ستعدها اجتماعات خبراء الأونكتاد في المستقبل، ينبغي أن تقدم إلى الفريقين العاملين لمنظمة التجارة العالمية فضلا عن قائمة بالمنشورات التي سبق للأونكتاد أن أصدرها فيما يتعلق بهذه المواضيع.

٢٨- وقال ممثل **كندا** إنه فيما يتعلق بعمل الفريقين العاملين التابعين لمنظمة التجارة العالمية بشأن العلاقة بين التجارة والاستثمار، وبشأن القضايا المتصلة بالتفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، يتمتع الأونكتاد بقدرة تحليلية عالية المستوى وبالتالي فإنه من الممكن له أن يحافظ على دوره المتمثل في بناء توافق للآراء حول هذه القضايا. ويمكن زيادة تعزيز التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ولكنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن كلتا المؤسستين مستقلتان ذاتيا. وفيما يتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا، شدد على أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى مزيد من المساعدة التقنية الواسعة النطاق، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات، من أجل الاستفادة الكاملة من نتائج اتفاقات جولة أوروغواي. وفيما يتعلق بجدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى، قال إنه لا ينبغي توسيع نطاق جدول الأعمال ليتجاوز ما تم الاتفاق عليه. وأشار أيضا إلى أنه لم يتم الاتفاق بعد على مواعيد عقد الاجتماع. وفي الختام، أعرب عن أمله بأن يشارك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

٢٩- وأشار ممثل **أوغندا** إلى الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا فقال إن النتائج الملموسة والمحددة ينبغي أن تشتمل على القضية الهامة المتمثلة في إمكانية الوصول إلى الأسواق. وأوضح أن هذه الإجراءات ذات الصلة بالتجارة ينبغي أن تتخذ في إطار سياسة متكاملة ولذلك فإنه يقدر الخطوات المتخذة لتأمين المشاركة الكاملة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاجتماع الرفيع المستوى. ومن الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه ما يتمثل في البعثة المزمع القيام بها إلى واشنطن من قبل رئيس لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والتنمية ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نموا. وقال إنه يؤيد المداخلات التي دعت إلى قيام الأونكتاد بمساعدة أقل البلدان نموا في أعمالها التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للأونكتاد أيضا أن يساعد أقل البلدان نموا في الأعمال

التحضيرية للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية بشأن القضايا التجارية الجديدة الناشئة عن إعلان سنغافورة الوزاري.

٣٠- ولاحظ ممثل **زمبابوي** أن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا يمثل خطوة هامة ولكنه ليس سوى جزء واحد في العمليات الأوسع والأكبر لتنفيذ خطة عمل منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا. وينبغي إشراك الأونكتاد بحق وبصورة نشطة في هذه المبادرة وفي تعزيز تنفيذ خطة العمل بصورة عامة. وأشار إلى أنه يجب بصفة خاصة إشراك أقل البلدان نموا وبصورة كاملة في العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك العدد الكبير من هذه البلدان غير الممثلة في جنيف. وفيما يتعلق بآثار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية على برنامج عمل الأونكتاد، قال إن برنامج العمل الجاري للأونكتاد بشأن اتفاقات جولة أوروغواي يخضع لمختلف المقررات التي اتخذتها هيئات رسم السياسة في الأونكتاد في دوراتها السابقة فضلا عن إعلان ميدراند الذي اعتمده الأونكتاد التاسع. وقال إنه على ضوء كل هذا، يطلب توضيحا لما إذا كان المجلس يحتاج إلى اتخاذ مقرر جديد لتكليف الأونكتاد بالعمل فيما يتعلق بالقضايا الجديدة الناشئة عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية أو ما إذا كانت ولاياته القائمة تكفي لهذه الغاية.

٣١- وأشار ممثل **اليابان** إلى خطة العمل الشاملة والمتكاملة لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا فقال إنه ينبغي توسيع المساعدة التسويقية لصالح أقل البلدان نموا باعتبار ذلك بندا من بنود جدول الأعمال في سياق المساعدة التقنية في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا. كما أن هناك حاجة للقيام في ذلك الاجتماع بدراسة الحالات الناجحة للاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا من قبل البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدما. وأشار إلى أن مشاركة ممثلي القطاع الخاص في الاجتماع تتسم بأهمية خاصة لأغراض الدراسة المذكورة أعلاه.

٣٢- وقال ممثل **نيبال** إن أقل البلدان نموا لم تستفد من عمليتي العولمة والتحرير ولا من نتائج جولة أوروغواي. وهذه الحلقة الضعيفة في النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن تعالج. وأشار إلى أن إعلان سنغافورة الوزاري وخطة عمل منظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نموا يدلان على إرادة سياسية ناشئة لتحسين مشاركة أقل البلدان نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف، حسبما يتجلى من الدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا وينبغي تصميم الاجتماع الرفيع المستوى بحيث يستجيب لإعلان سنغافورة الوزاري. وفي هذا الصدد، ثمة نقطتان جديرتان بالذكر أولاهما أنه ينبغي أن يكون هناك تعاون أوثق بين الهيئات الثلاث المشاركة في تنظيم الاجتماع (الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية) في التحضير للاجتماع الرفيع المستوى. وأعرب عن تقديره للمذكرة غير الرسمية بشأن الاجتماع الرفيع المستوى لصالح أقل البلدان نموا التي أعدتها المنظمات الثلاث والتي تشدد بشكل مناسب على تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نموا. ولكن إزالة القيود التي تواجه أقل البلدان نموا في جانب العرض هي أمر يتسم بنفس القدر من الأهمية من أجل تمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة من الفرص الجديدة فيما يتصل بإمكانية الوصول إلى الأسواق. ويجب معالجة كلتا المشكلتين في الاجتماع الرفيع المستوى. ولذلك فإنه من الضروري تناول التدابير المتصلة بقضايا من قبيل الاستثمار والقدرة التنافسية والتنويع وليس مجرد قضايا المساعدة التقنية. أما النقطة الثانية فهي أن مساهمات أقل البلدان نموا نفسها في العملية التحضيرية تعتبر مهمة من أجل ضمان عقد اجتماع يحضر له تحضيرا جيدا ويحقق نتائج ملموسة. وقال إن الجهود التي بذلت حتى الآن في هذا الاتجاه هي جهود مشجعة. وفي الختام، أعرب عن رغبته في أن يتم عقد الاجتماع الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن.

٣٣- وقال **الأمين العام للأونكتاد**، في معرض رده على النقطة التي أثارها ممثل زمبابوي وطلب توضيحا بصددها، إن أمانة الأونكتاد ليست مقيدة بمقررات إعلان سنغافورة الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر ببرنامج عمل الأونكتاد المستقل ذاتيا. وهذا لا ينطبق على قضايا الاستثمار والمنافسة فحسب بل إنه ينطبق أيضا على أقل البلدان نموا. ففي حالة أقل البلدان نموا، ما برحت أمانة الأونكتاد تناقش مبادرة محددة صدرت عن منظمة التجارة العالمية، وهي مبادرة عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بأقل البلدان نموا من أجل معالجة قضية ضمن العديد من القضايا التي تتسم بأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وهي قضية كيفية تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، استنادا إلى مقترح محدد قدمه المدير العام لمنظمة التجارة العالمية منذ بعض الوقت. وهذا هو السبب الذي يجعل الأونكتاد، في هذه الحالة، يسعى إلى العمل على أساس التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية، ولكن هذا لا يعني أن الأونكتاد لن يمضي قدما في برنامجه الخاص بأقل البلدان نموا ليس فيما يتعلق بالتجارة فحسب وإنما بمسائل أخرى أيضا.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٣٤- أحاط المجلس علما بالبيانات والتعليقات التي أدلي بها بشأن هذا البند ووافق على أن تنعكس تماما في التقرير النهائي للدورة التنفيذية الرابعة عشرة.

الفصل الثاني

التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٥- عرضت على المجلس، لأغراض نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية في ميداني التجارة والتنمية" - مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(14)/2 وCorr.1)

٣٦- قال رئيس مكتب الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني إن تركيز مذكرة الأمانة ينصب على تلك المنظمات الدولية التي يتعاون معها الأونكتاد بصورة نشطة. وقد كان الأمين العام للأونكتاد سبّاقا في إقامة روابط رسمية مع عدد من المؤسسات ذات الصلة. ومن الأمثلة على مثل هذه الروابط ما يشمل بصفة خاصة الاتفاق مع منظمة التجارة العالمية، والبيان المشترك الصادر عن الأمين العام للأونكتاد والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبرنامج المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان الأفريقية في متابعة جولة أوروغواي. ويجري بذل جهود في الاتجاه نفسه مع مؤسسات بريتون وودز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وغيرها كثير.

٣٧- وأضاف قائلا إن الطبيعة المتعددة الوجوه لبرنامج عمل الأونكتاد الذي يمثل مركز التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية المستدامة، تجعل التعاون مع المنظمات الأخرى أمرا أساسيا بالنسبة لفعالية عمل الأونكتاد نفسه. ويتمثل التحدي الذي يواجه الأونكتاد في إثبات المواضع التي يتمتع فيها بمزايا نسبية والتركيز على تلك الأنشطة التي يمكن لمساهمته فيها أن تكون فعالة إلى أقصى حد، مع السعي إلى تحقيق التآزر وبذل جهود تعاونية مشتركة من أجل زيادة تعزيز مساهمته في معالجة قضايا التجارة والتنمية. ويستتبع هذا التحدي بذل جهود ترمي إلى تحديد الأهداف والمواضيع ذات الأولوية والتركيز عليها، ووضع ترتيبات مشتركة للاستجابة للمتطلبات الناشئة، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات الإجمالية. ومن الأمثلة على ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا الذي وافق المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية على تنظيمه بصورة مشتركة من قبل مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٣٨- إلا أن البحث عن أوجه تكامل وتآزر ينبغي ألا يقيّد نطاق التفكير المستقل، ولا سيما فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الشامل الذي يشكل جزءا هاما من ولاية الأونكتاد. ويجب التمييز بين تلك المجالات التي تؤدي فيها مشاركة أكثر من منظمة واحدة إلى حدوث ازدواجية في العمل وتلك المجالات التي تؤدي فيها التعددية الفكرية، على النقيض من ذلك، إلى إثراء النقاش الدولي الجاري بشأن القضايا الاقتصادية والإنمائية. وقال إن تحسين التنسيق بين المنظمات واتساق الإجراءات المتخذة من قبل الدول الأعضاء هما

أمران أساسيان لضمان تحسين العمل على نطاق المنظومة. وسيتم استعراض هذه المسألة من قبل لجنة التنسيق الإدارية في دورتها التالية في ١٠-١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في جنيف. وأوضح أن عمليات تبادل المعلومات التي تيسر من خلال تطوير تكنولوجيات معلومات فعالة من حيث الكلفة تشكل الأساس لتحسين التعاون. غير أن التعاون لا يمكن أن يعتمد على المعلومات وحدها إذ إنه يتطلب أيضا استعداد كلا الشريكين للانفتاح وللعمل بروح المعاملة المتبادلة والشراكة لصالح النظام المشترك الذي تنتمي إليه كل منظمة.

٣٩- وأثنت المتحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الفلبين) على الورقة المفيدة جدا التي أعدتها الأمانة. وتحدثت باسم الفلبين فأعربت عن أسفها لإغفال ذكر الصلات بين الأونكتاد ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٠- وطلب ممثل **باكستان** من الأمانة توضيح الجملة الثانية الواردة في الفقرة ٢١ وكذلك طبيعة العقبات التي تعترض التعاون والمشار إليها في الفقرة ٢٨ من مذكرة الأمانة فيما يتعلق بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وأضاف قائلا إنه لا ينبغي التفريط باستقلال أمانة الأونكتاد واستفسر عن الآلية التي يتصورها الأونكتاد لهذه الغاية. وأشار أيضا إلى التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وإلى ضرورة قيام الأونكتاد بالمساهمة في المعاهدة المقترحة بشأن قواعد البيانات وآثارها الإنمائية.

٤١- وأعرب ممثل **هولندا** الذي تحدث بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** عن ارتياحه عموما للمذكرة التي أعدتها الأمانة حول هذا البند والتي تقدم استعراضا جيدا لمبادرات التعاون الحالية. وقال إنه من الضروري توفر رؤية واضحة للنهوج التي ستتبع إزاء التعاون في المستقبل، فضلا عن تحديد الأولويات التي تعكس برامج العمل وقيود الميزانية. واستفسر عن عدد الترتيبات المدرجة في المرفق الثاني من المذكرة والتي دخلت مرحلة التنفيذ فعلا. وقال إنه يرى أن المعلومات المقدمة في الفقرة ٨٩ بشأن التعاون مع المفوضية الأوروبية يمكن أن توسع. وفي الختام، وبالنظر إلى أهمية العلاقة مع منظمة التجارة العالمية، استفسر عن نوع الآلية المتصورة للحيلولة دون تداخل العمل التعاوني للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وأطراف ثالثة.

٤٢- ورحب المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) بالنهج الموضوعي لمذكرة الأمانة الذي يسهل مناقشة القضية. وقال إنه يرى أنه كان من الممكن تقديم المزيد من المعلومات حول التنسيق القائم في إطار لجنة التنسيق الإدارية، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة والدور المحدد للأونكتاد، وحول تنفيذ برنامج العمل الخاص لصالح أقل البلدان نموا. وينبغي توجيه قدر أكبر من الاهتمام أيضا إلى البرنامج المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لمساعدة البلدان الأفريقية في متابعة جولة أوروغواي، وإلى التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى التعاون في مجال السلع الأساسية، مع التركيز بصفة خاصة على التنويع.

٤٣- وأعرب ممثل **النرويج** عن تأييده لبيان الاتحاد الأوروبي كما أعرب عن رأي مفاده أن مذكرة الأمانة كان يمكن أن تكون أقصر بكثير. فالمهم هو نوعية وكفاءة الترتيبات التعاونية وليس كميتها.

٤٤- ولاحظ ممثل **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي** (جامايكا) أن التعاون ليس غاية في حد ذاته، بل إن المقصود به هو تحسين مضمون الحوار المتعلق بالسياسة العامة، وإثراء نوعية التعاون التقني

للأونكتاد والقدرة على توفير معايير للأداء. وقال إنه ينبغي قراءة مذكرة الأمانة في سياق الاستراتيجية الإجمالية للأونكتاد فيما يتعلق بالتعاون التقني وينبغي مواصلة التعاون بصفة خاصة في تلك المجالات التي تم فيها تحديد الأولويات في برنامج العمل.

٤٥- واعتبر ممثل **المكسيك** أنه كان يمكن تقديم المزيد من المعلومات في المذكرة بشأن التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل المضطلع به بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة.

٤٦- وقدم **رئيس مكتب الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني** توضيحا ومزيدا من المعلومات ردا على أسئلة وتعليقات الوفود.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٤٧- أحاط المجلس علما بتقرير أمانة الأونكتاد بشأن هذا البند (TD/B/EX(14)/2 وCorr.1) واستحث الأمين العام للأونكتاد على مواصلة الجهود التي يبذلها لتحسين التنسيق والتعاون فيما بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وقرر المجلس أن يواصل رصد التقدم المحرز في هذا المجال.

الفصل الثالث

التعاون التقني:

(أ) استراتيجية الأونكتاد

(ب) خطة للتعاون التقني للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٨- للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، عـُرضت على المجلس الوثائق التالية:

- "التعاون التقني" - الجزء الأول: مذكرة من أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(14)/3)

- "التعاون التقني" - الجزء الثاني: ورقات عمل (TD/B/EX(14)/3/Add.1 وCorr.1).

٤٩- رئيس مكتب الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني عرض البندين الفرعيين فأشار إلى عملية المشاورات غير الرسمية التي أدت إلى إعداد مشروع وثيقة الاستراتيجية والمبادئ الرئيسية الكامنة ورائها. وقال إن الأمانة تعتقد أن النص يلقى قبول كل المجموعات الاقليمية. كما شرح الأسلوب الذي اتـُبع في إعداد خطة الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، وأوضح أن الجداول الموجزة مستمدة من معلومات أكثر تفصيلاً واردة في ورقات العمل. واستناداً الى المعلومات المتعلقة بالمشاريع، يتوقع أن تتراوح إنجازات الأونكتاد في مجال التعاون التقني ما بين ٢٤ و٢٥ مليون دولار. وأخيراً، استرعى الانتباه إلى بعض الأخطاء الواقعية التي وقعت في ورقات العمل، والتي سيجري تصحيحها في وثيقة تصويب.

٥٠- وذكر المتحدث بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (جامايكا) أن مجموعته يمكن أن تبدي موافقتها على الاستراتيجية. ورأى أنه سيكون من المفيد إظهار التعاون الثلاثي في ورقات العمل الخاصة بالخطة وأن الخطة نفسها ينبغي أن تشير الى التعاون مع الوكالات والمنظمات الأخرى. وأشار الى أن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي تحصل على أصغر نصيب من التعاون التقني مع المجموعات الاقليمية.

٥١- وقال ممثل اثيوبيا إن وفده يوافق على الاستراتيجية المقترحة. ولاحظ، مشيراً الى ورقات العمل، أن المبلغ المقترح والمعتمد لاستعراضات السياسات المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا والابتكار في اثيوبيا مقدراً ببخس. وأشار إلى أن بعض البرامج، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالسلع الأساسية والموارد الطبيعية، لا تتضمن اقتراحات لأقل البلدان نمواً. وأخيراً، ذكـّر بأن إثيوبيا كانت قد عرضت أن تكون مركزاً إقليمياً لبرنامج التدريب التجاري واستفسر عما إذا كانت الخطة تعكس ذلك.

٥٢- وأثنى المتحدث باسم **المجموعة الافريقية** (المغرب) على الأمانة للاستراتيجية التي يعتمد تنفيذها اعتماداً حيوياً على مدى توافر الموارد. وفيما يتعلق بالخطة، أشار إلى أن التوازن القائم بين المشاريع الاقليمية والمشاريع الوطنية في افريقيا قد اختل لصالح المشاريع الاقليمية، وأوصى بزيادة الاهتمام بالبلدان اتفاقاً مع الاستراتيجية.

٥٣- وقال ممثل **هولندا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحد الأوروبي**، إنه لا يجد صعوبة في قبول الاستراتيجية. ولكن نظراً لتأخر توفير الوثيقة، قد يود المجلس أن ينظر في اعتمادها بشرط الاستشارة. واستفسر عما إذا كانت التقييمات المشار إليها في الفقرة ١٨ من الاستراتيجية تجري بالفعل، وطلب معلومات عن كيان الأمانة الوحيد المعني بالتنسيق الداخلي والمشار إليه في الفقرة ٢٢. وفيما يتعلق بالخطة، شدد على ضرورة إشارة الخطة بوضوح إلى كيفية اتساقها مع الاستراتيجية. وذكر أنه ينبغي ألا تكون الخطة مجرد قائمة بالمشاريع، وينبغي ألا تكتفي بالإشارة إلى ما هو مُتوقع لعام ١٩٩٧ بل يجب أن تشمل كذلك التوقعات الخاصة بالسنتين التاليتين. ورأى أنه سيكون من المفيد أن توفر ورقات العمل معلومات عن تواريخ البدء والميزانيات الاجمالية للمشاريع.

٥٤- وقال ممثل **النرويج** إن الأمانة قد بذلت مجهوداً رائعاً وجديراً بالثناء في إعداد الخطة. ورأى أنه سيكون من المفيد، وبخاصة للجهات المانحة عند نظرها في التمويل، أن تُعد الأمانة نشرة وقائع موجزة عن كل برنامج، بما في ذلك الهدف والإطار الزمني.

٥٥- وذكرت المتحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الفلبين) أن الاستراتيجية تحظى بقبول مجموعته، لكنها ينبغي أن تُعتمد بشرط الاستشارة. وأشارت الى أن نصيب منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أنشطة التعاون التقني سيزداد في عام ١٩٩٧، لكنها أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض الظاهر فيما يتعلق بالسنوات التالية. ونظراً لأن الموارد لن تكفي لتنفيذ المشاريع المقترحة، فقد سألت عن الصيغة التي ستُستخدم في تخصيص الموارد.

٥٦- وأعرب ممثل **سويسرا** عن تأييده للاستراتيجية والخطة. وأوصى بزيادة اهتمام الخطة بالمشاريع القطرية وبتحديد أولويات بين البرامج. وقال إن هناك أهمية لوجود معايير للجودة عند تصميم المشاريع وتنفيذها. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من الموارد الأساسية المخصصة للتعاون التقني، بحيث لا يكون البرنامج أقل اعتماداً على التمويل من خارج الميزانية.

٥٧- وأشاد ممثل **الاتحاد الروسي** بالوثيقة التي أعدتها الأمانة عن أنشطة التعاون التقني، وبخاصة النهج المتوازن الذي اتبعته فيما يتعلق بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٥٨- وتعليقاً على البيانات التي أدلي بها، قال **رئيس مكتب الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني** إن الأمانة ستراعي مختلف الاقتراحات المقدمة. وأضاف قائلاً إن هناك عدة مسائل محددة أثيرت ستجري متابعتها على المستوى الثنائي. وأشار الى أن المناقشة التي دارت تعتبر جزءاً من عملية الحوار الجارية بين الوفود والأمانة.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٥٩- أحاط المجلس علماً بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية التعاون التقني وطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يواصل مشاوراته بغية تمكين المجلس من إقرار الاستراتيجية بصفة رسمية في دورته التنفيذية الخامسة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٦٠- كما أحاط المجلس علماً بخطة التعاون التقني للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ وبالتعليقات التي أبدتها الوفود عليها، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يأخذ هذه التعليقات في اعتباره عند تنفيذ الخطة.

الفصل الرابع

تقرير مرحلي بشأن أعمال فرقة العمل التابعة للأمانة المعنية بالسياسة بشأن المنشورات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٦١- للنظر في هذا البند من جدول الأعمال، عـُرضت على المجلس المذكرات التحضيرية لكلمة رئيس فرقة العمل التابعة للأمانة المعنية بالسياسة بشأن المنشورات.

٦٢- وأشار **الرئيس** الى أن المجلس كان قد ناقش مسألة السياسة الخاصة بالمنشورات في دورته الثالثة والأربعين استناداً الى ورقة غرفة الاجتماع TD/B/43/CRP.4 وأقر النهج الموضـّح فيها والذي ستقدم بمقتضاه فرقة العمل التابعة للأمانة تقريراً الى الأمين العام للأونكتاد الذي سيقدم بدوره التقرير بعد ذلك الى المجلس.

٦٣- وقال **رئيس إدارة تخطيط وتقييم البرامج**، متحدثاً بصفته رئيساً لفرقة العمل التابعة للأمانة المعنية بالسياسة بشأن المنشورات، إن فرقة العمل ستـُنجز تقريرها بحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٧، في الموعد المحدد. وفيما يتعلق بالمنهجية، استعرضت فرقة العمل جميع التدابير الإدارية ذات الصلة في الأمم المتحدة وأجرت مناقشات مع موظفي الأونكتاد والدوائر ذات الصلة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالإضافة الى المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وبالإضافة الى ذلك، عـُقد اجتماع مع منسقي المجموعات الاقليمية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٦٤- وأشار إلى أن تقرير فرقة العمل سيتضمن شرحاً لدور المنشورات في الأونكتاد وتوصيات بشأن كل من المجالات التي تشكل عناصر سياسة خاصة بالمنشورات. وأشار في هذا الصدد الى أن برنامج منشورات الأونكتاد قد تم ترشيده عقب الأونكتاد التاسع مباشرة، وأن برنامج العمل المقترح للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ يعكس انخفاضاً بنسبة ١٥ في المائة في حجم المنشورات بالقياس الى برنامج العمل في فترة ما قبل ميدراند. وذكر أن التوصيات التفصيلية الواردة في تقرير فرقة العمل تتعلق ضمن جملة أمور بما يلي: إنشاء آلية في الأمانة للنهوض بمجمل مسؤولية الإشراف على التنفيذ الفعلي لسياسة المنشورات في الأونكتاد؛ وتحسين عملية التخطيط لإعداد برنامج المنشورات ضمن إطار الميزانية البرنامجية المقترحة؛ وتخطيط إصدار الوثائق للاجتماعات الحكومية الدولية؛ واتباع نهج جماعي داخل الأمانة لتخطيط وإصدار وإجازة التقارير الرئيسية للأونكتاد؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بوثائق هيئات التداول؛ والتحرير والترجمة والطباعة؛ والابتكار التقني؛ والمبيعات والتسعير والتسويق والنشر المشترك؛ وتقييم المنشورات والتغذية المرتدة.

٦٥- وقال ممثل **هولندا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن إتاحة المذكرات التحضيرية للكلمات قبل الدورة بفترة كبيرة كان سيفيد. وأضاف قائلاً إنه متى تلقى الأمين العام للأونكتاد تقرير فرقة العمل التابعة للأمانة، يصبح الإجراء التالي هو تقديمه لتقرير الى المجلس ومن ثم تمكين الدول الأعضاء من إبداء

آرائها بشأن سياسة المنشورات التي سينتهجها الأونكتاد في المستقبل. بيد أنه لاحظ أن مسألة المنشورات غير مدرجة في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية الخامسة عشرة أو لدورته الرابعة والأربعين.

٦٦- وقال ممثل **اثيوبيا** إنه إذا اقتُرح زيادة الاستفادة من شبكة انترنيت لنشر وثائق الأونكتاد، فإن تكلفة ستتحول من الأونكتاد الى البلدان النامية. ولهذا اقترح الإبلاغ بالوفورات التي يحققها الأونكتاد نتيجة لذلك وتخصيص ما يقابلها من موارد للصندوق الاستئماني الخاص بأقل البلدان نمواً.

٦٧- وأكد **أمين مجلس التجارة والتنمية** أن الأمين العام للأونكتاد سيقدم تقريراً الى المجلس، في موعد يحدَّد فيما بعد. وقال إنه يمكن أثناء ذلك معالجة مسألة المنشورات في المشاورات الشهرية التي يجريها رئيس مجلس التجارة والتنمية بغية إتاحة تبادل للآراء بشأن المسألة بتوسع أكبر مما كانت ستتيحه الدورة التنفيذية.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٦٨- أحاط المجلس علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه رئيس فرقة العمل التابعة للأمانة على نحو ما يتبدى في المذكرات التحضيرية لكلمته، وطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يواصل العمل في استكمال تقريره عن سياسة منشورات الأونكتاد. ووافق المجلس كذلك على تناول هذا البند في المشاورات الشهرية للرئيس المقرر إجراؤها في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

الفصل الخامس

تقرير الرئيس عن مشاوراته الرامية الى تحسين طريقة تناول المجلس لقضية الترابط، بما في ذلك أقل البلدان نمواً وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات

(البند ٦ من جدول الأعمال)

و

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٩- للنظر في هذين البندين من جدول الأعمال، عُرض على المجلس مشروعي جدولي الأعمال المؤقتين اللذين عمما في الجلسة باللغة الانكليزية فقط:

- مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس (١٣-٣٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧) وجدول زمني مؤقت للاجتماعات التي تُعقد أثناء الدورة

- مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس (٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧).

٧٠- أشار **الرئيس** الى أن المجلس كان قد دعاه، في دورته الثالثة والأربعين، الى إجراء مشاورات غير رسمية تستهدف تحسين أسلوب معالجة المجلس للبند الخاص بالترابط. وفي المشاورات الشهرية التي أجراها الرئيس في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تقرر توسيع نطاق تقرير الرئيس بحيث يشمل بند المجلس المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات وأقل البلدان نمواً. وفضلاً عن ذلك، وجه الأمين العام للأونكتاد رسالة الى جميع رؤساء البعثات الدائمة في جنيف موضحاً خواطره الشخصية بشأن أداء الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وتلقى الأمين العام عدداً كبيراً من الردود على هذه الخواطر.

٧١- وقال الرئيس إنه من جانبه قد ناقش مع الأمين العام وموظفيه، في عدة مناسبات، الأفكار الرامية الى تحسين أداء الآلية والأسلوب الذي يتيح للمجلس معالجة هذه المواضيع. وأضاف قائلاً إنهم قد سعوا الى صياغة جداول أعمال المجلس وتنظيم عمله على نحو يسمح بتحسين تركيز بنود جدول الأعمال الرئيسية على الترابط وأقل البلدان نمواً وأفريقيا، وبتحسين نوعية أعضاء هيئات الخبراء وتقليل عددهم بغية إعطاء فرصة أكبر للوفود لمناقشة هذه المسائل الموضوعية. والغرض من ذلك هو ضمان اسهام كل من هذه البنود في الجزء الرفيع المستوى وعدم عقد اجتماعات موازية تصرف عن الإسهام في كل من هذه

البنود، أثناء المناقشات الجارية في المجلس. ومن ثم ترمي الصياغة الى تحسين الكفاءة وتركيز الاهتمام وتحسين نوعية المناقشة الموضوعية. ولهذا سيركز جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية الرابعة والأربعين على المسائل الموضوعية الرئيسية كما حُددت في ميدراند، أما المسائل الإجرائية الأخرى التي عادة ما تجري معالجتها في الدورة العادية فقد خصصت لجدول أعمال الدورة التنفيذية الخامسة عشرة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٧، مما يتيح حرية كبيرة لدورة المجلس العادية للتركيز على البنود الموضوعية الرئيسية والجزء الرفيع المستوى.

٧٢- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إنه استناداً الى تجربة الدورة الثالثة والأربعين للمجلس، عُقدت مشاورات مع الوفود بشأن كيفية جعل الدورة الرابعة والأربعين عملية ومفيدة الى أقصى حد ممكن. ومن الاستنتاجات العامة التي برزت أثناء المشاورات، أن الأعمال التحضيرية لدورة المجلس ككل ولكل جزء محدد ينبغي أن تُجرى في المستقبل بالتشاور والتعاون الوثيقين مع البلدان الأعضاء. وستسعى هذه المشاورات الى تنظيم الجلسات الخاصة بالجزء رفيع المستوى والمسائل الرئيسية الأخرى (الترابط وأقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا) بحيث تتلافى التداخل والتعارض.

٧٣- وانتقل الى الموضوع المقترح للجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والأربعين للمجلس - وهو "العولمة والمنافسة والقدرة التنافسية والتنمية" - فأشار بإيجاز الى التفكير الاقتصادي الذي أدى الى اقتراح هذا الموضوع. ولاحظ أن الجزء الرفيع المستوى سينظر في المسائل المثارة عن طريق دراسة مقارنة لتجارب التنمية الناجحة. وستُبحث المسائل التالية على وجه الخصوص:

(أ) ما هو دور التعرُّض للمنافسة في تنمية القدرة التنافسية في البلدان النامية التي تمثل تجارب انمائية ناجحة؟ وهل هناك حاجة الى اتباع سياسات لتعزيز القدرة التنافسية لتكملة الآثار المؤدية الى الكفاءة التي يحدثها التعرُّض للمنافسة؟

(ب) هل هناك تعارض بين تشجيع المنافسة وبلوغ الأهداف الانمائية الأخرى، بما في ذلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وإن صح هذا، فكيف تعالج هذه المسألة؟ وما هو تأثير ذلك على القدرة التنافسية؟

(ج) كيف أثرت العولمة على المنافسة في الأسواق العالمية؟ وما هي الشواغل الجديدة المثارة؟ ما هو التفكير الحالي في كيفية معالجتها؟

(د) هل زاد خطر التهميش بسبب التغيرات التي طرأت على القدرة التنافسية نتيجة للعولمة؟ وإن صحَّ هذا فما هي السياسات التي يمكن ابتكارها في مواجهة ذلك؟

٧٤- وأوضح أن هذه الأفكار أولية. وقال إنه يتطلَّع الى إجراء مشاورات غير رسمية متكررة ابتداء من الآن وحتى الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بشأن كيفية إضفاء شكل محدد على الجزء الرفيع المستوى استناداً الى هذه الأفكار أو غيرها من الأفكار التي قد تطرحها الوفود.

٧٥- وطلبت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (جامايكا) إدراج بند خاص بتمويل خبراء البلدان النامية المشتركين في اجتماعات الأونكتاد في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للمجلس. وذكّرت بأنه كان قد اتُفق في الدورة الثالثة والأربعين على دراسة هذه المسألة من جديد في الدورة العادية المقبلة للمجلس. وقالت إن مجموعتها لاحظت أن هذا البند غير مُدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين ولهذا فإنها تود أن تطلب إدراجه بحيث يمكن أن يحيط المجلس علماً بالإجراء المتخذ بشأن الصندوق الاستئماني الخاص بهذا الغرض.

٧٦- ورحّب ممثل **هولندا**، متحدثاً بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، بفكرة اتباع نهج أكثر تركيزاً وكفاءة في معالجة الترابط وأقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. بيد أنه حث الأمانة على تخفيض عدد الخبراء المدعوين الى المشاركة في الدورة العادية. ورأى أنه رغم فائدة هيئات الخبراء فإنه يجب عدم السماح لها بأن تستحوذ على وقت كبير في الجلسات العامة للمجلس التي يتمثل الغرض منها في عقد مناقشات سياسية على المستوى الحكومي الدولي. وقال إن تحريك المناقشات المتعلقة بالترابط وأقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في اتجاه الجزء الرفيع المستوى هو فكرة جيدة بصورة عامة، لأنه سيوفر مزيداً من الاتساق لدورة المجلس ومعه لن يصبح الجزء الرفيع المستوى مجرد حدث منعزل.

٧٧- وفيما يتعلق باقتراحات الأمين العام للجزء الرفيع المستوى، أشار الى أن هذه هي المرة الأولى التي تُطرح فيها هذه الأفكار في إطار رسمي وأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي قوله بشأن المضمون المقترح. وقال إنه في الدورة الثالثة والأربعين التي عُقدت في العام الماضي لم يكن هناك تركيز كاف على موضوع الجزء الرفيع المستوى. وأوضح أن الصيغة المقترحة لموضوع الجزء الرفيع المستوى للدورة الرابعة والأربعين، والاقتراح الداعي الى تقديم معلومات عن عدة مسائل موضوعية أخرى يعني أن عدم التركيز ما زال يمثل تهديداً خطيراً. ولهذا أكد أن المواضيع - فيما يتعلق بالجزء الرفيع المستوى وببند الترابط على حد سواء - ينبغي أن تعتمد في صيغة نهائية في الدورة التنفيذية الخامسة عشرة التي ستُعقد في حزيران/يونيه وأنها ينبغي أن تخضع لمشاورات في الوقت ذاته.

٧٨- وقال ممثل **نيبال** إنه فيما يتعلق بمسألة القدرة التنافسية، سيكون من الضروري عند اختيار دراسات الحالة للأغراض التحليلية بحث مختلف الأسباب الأصيلة التي تجعل بعض البلدان أكثر قدرة على المنافسة من بلدان أخرى. ومن ثم فمن الضروري مراعاة العنصر الجغرافي. فنيبال كبلد غير ساحلي على سبيل المثال، يعتقد دائماً أن الجغرافيا الخاصة به قد جعلته أقل قدرة على المنافسة من نواحٍ عدة.

٧٩- وأعرب المتحدث باسم **المجموعة الافريقية** (المغرب) عن تقدير مجموعته للتقرير الشفوي الذي قدمه الرئيس بشأن البند ٦، وبخاصة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا مثل الترابط وأقل البلدان نمواً وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات. وأعرب عن ارتياحه إزاء الجهود المبذولة لرفع مستوى المشاركة في معالجة بندي أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات بتجنّب الأنشطة الموازية في الدورة الرابعة والأربعين وهي الأنشطة التي أعاقت دراسة هذه المسائل كما ينبغي في الدورة الثالثة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩٦. كما رحّب بمحاولة إدراج هذه البنود الثلاثة في العمل المنجز في الجزء الرفيع المستوى. ومع ذلك، رأى أن بند برنامج الأمم المتحدة الجديد

لتنمية افريقيا في التسعينات ما زال في حاجة الى التركيز بمزيد من الوضوح على مسائل محددة بغية تسليط الضوء على تلك المجالات التي تتطلب تدابير خاصة. أما فيما يتعلق ببند أقل البلدان نمواً، فقال إن مجموعته ترى أنه سيكون من المفيد إدراج فقرة فرعية ثالثة تتعلق بأعمال المتابعة الناشئة عن الاجتماع الرفيع المستوى المشترك بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية والمعني بأقل البلدان نمواً وهو الاجتماع الذي سيعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٨٠- وبالانتقال الى جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين (البند ٧)، أشار إلى أن المجموعة الافريقية قد اقترحت مرتين إدراج المسائل الشاملة لعدة قطاعات في جدول أعمال المجلس. وأعرب عن اعتقاده بأن هذا الاقتراح لم يواجه معارضة من أي وفد أو مجموعة اقليمية. ولهذا تستفهم المجموعة الافريقية عن الاسلوب المتبع في معالجة هذه القضايا الشاملة لعدة قطاعات بناء على المقرر الذي اتـُخذ في الأونكتاد التاسع، كما هو وارد في الفقرة ١٠٦ من وثيقة ميدراند الختامية التي تشير الى ضرورة إدراج القضايا الشاملة لعدة قطاعات في عمل الآلية الحكومية الدولية.

٨١- وفيما يتعلق بالجدول الزمني المقترح للدورة الرابعة والأربعين للمجلس، قال إن مجموعته تلاحظ بقلق أن الدورة الرابعة والأربعين لن يـُتاح لها سوى ثمانية أيام ونصف اليوم، خلافاً للنص المعتمد في الأونكتاد التاسع والذي يقضي بأن تستمر الدورات العادية ١٠ أيام.

٨٢- وأخيراً، قال إن المجموعة الافريقية تؤيد بصورة عامة الموضوع المقترح للجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والأربعين، لكنها تأمل في تحديد القضايا بمزيد من الدقة عن طريق مواصلة المشاورات. كذلك أعرب عن أمله في تسجيل نتائج الجزء الرفيع المستوى، بشكل أو آخر.

٨٣- وأيد ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** وجهة نظر الاتحاد الأوروبي الداعية الى الاستمرار في إجراء مشاورات مكثفة بشأن اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالمواضيع التي سيعالجها الجزء الرفيع المستوى، لضمان معالجة هذه المواضيع بأسلوب يفيد الدول الأعضاء الى أقصى حد في وضع سياساتها الوطنية الخاصة. وذكر في هذا الصدد بأن وثيقة ميدراند الختامية قد أشارت تحديداً الى القضايا المتعلقة بقانون المنافسة، وليس سياسة المنافسة، وقال إن الولايات المتحدة تعتقد منذ فترة طويلة أن قانون المنافسة هو أنسب ما ينبغي أن يركـّز عليه الأونكتاد.

٨٤- أما فيما يتعلق بالاقتراح الداعي الى إضافة بند بشأن مسألة تمويل الخبراء والصندوق الاستئماني المتصل بها الى جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين، لاحظ أن مشاورات الرئيس بشأن هذه المسألة قد قطعت شوطاً كبيراً في اتجاه التوصل الى اتفاق يتعلق على الأقل بطريقة عمل تجريبية لصندوق استئماني. ورأى أن الوفود والمجموعات الاقليمية قد اقتربت من اتفاق يسمح للأمين العام بالمضي قدماً الى حد يدعوها الى مواصلة مشاوراتها بعزم وطيد. وقال إنه بعد التوصل الى اتفاق على مستوى المشاورات، يمكن أن يبحث المشتركون أنسب وسيلة لإجراء مزيد من المداولات بشأن هذا الموضوع، سواء في الدورة التنفيذية الخامسة عشرة التي ستـُعقد في حزيران/يونيه أو في الدورة الرابعة والأربعين التي ستـُعقد في تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا أعرب عن أمله في أن يرجئ المجلس إدراج هذه المسألة في جدول أعمال محدد في الوقت الحالي.

٨٥- وأيد ممثل **الهند** الرأي الداعي الى تقليل عدد الخبراء المدعوين الى المشاركة في الدورة العادية للمجلس. وقال إنه كانت هناك عجلة بالغة في اسهامات الخبراء في العام الماضي ولم يكن هناك وقت كاف للاستمرار في تبادل وجهات النظر مع الوفود. ولهذا رأى أنه ينبغي أن يكتفي الخبراء والدول الأعضاء بحجم أقل من العروض الرسمية وأن يتجنبوا البيانات الخطية الطويلة. وفضلاً عن ذلك رأى أن من الضروري إعداد تقرير موجز عن عروض الخبراء لتمكين العواصم الوطنية من الاستفادة من خبراتهم ولمساعدة الوفود التي لم تتمكن من حضور الجزء الرفيع المستوى بكامله.

٨٦- وفيما يتعلق بموضوع الجزء الرفيع المستوى، قال إن وفده يود أن يكون هناك قدر أكبر من النقاش بشأن المسائل المتصلة بالسياسات - العالمية والوطنية على حد سواء - بدلاً من التركيز على الخبرات الوطنية. فهذه الخبرات، رغم فائدتها، غالباً ما تنفرد بها البلدان المعنية ولا يمكن تكرارها دائماً.

٨٧- وطلبت المتحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الفلبين) إيضاحاً للسبب الذي دعا الى إدراج "القدرة التنافسية" في الموضوع الخاص بالجزء الرفيع المستوى، رغم أنها لم تكن واردة في مشروع سابق. ولاحظت أنه ما زالت هناك امكانية لعقد مشاورات جادة بشأن الموضوع كما عرضه الأمين العام.

٨٨- وقالت إن المجموعة الآسيوية والصين تؤيدان جدولي الأعمال المؤقتين اللذين عرضهما الأمين العام، كما توافقان على الموعد المقترح لعقد الجزء الرفيع المستوى (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وفيما يتعلق بتنظيم عمل الدورة الرابعة والأربعين، لاحظت بتقدير ما أبداه الأمين العام من وعي بتفاوت مستويات التنمية الوطنية فيما بين البلدان النامية، أي أقل البلدان نمواً، والاقتصادات المتوسطة والاقتصادات الناشئة. وقالت إن مجموعتها تأمل ألا يتم اهتمام الأونكتاد بأقل البلدان نمواً على حساب تنمية البلدان النامية الأخرى.

٨٩- وأبدى ممثل **باكستان** تأييده للاقتراح الداعي الى إدراج بند بشأن تمويل مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين في إطار "مسائل أخرى"، على نحو ما طلب المجلس في دورته الثالثة والأربعين. وقال إنه حتى في حالة توصل مشاورات الرئيس الى اتفاق بشأن ترتيب لتمويل مشاركة الخبراء، ستظل هناك حاجة الى أن يستعرض المجلس كيفية عمل هذا الترتيب.

٩٠- وردد ما أبدته المجموعة الافريقية من قلق إزاء تقصير المدة المزمع للدورة الرابعة والأربعين للمجلس وطلب توضيح السبب.

٩١- وأخيراً، رأى أن المشاورات غير الرسمية بشأن الجزء الرفيع المستوى ينبغي أن تسعى الى توضيح كيفية الربط بين بند الترابط والموضوع الخاص بالجزء الرفيع المستوى، بغية تجنُّب اتباع نهج مفكك في معالجة الجزء الرفيع المستوى.

٩٢- وأيد ممثل **شيلي** إدراج البند الخاص بتمويل الخبراء في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين. ورأى أنه حتى في حالة نجاح مشاورات الرئيس، قد تظل هناك حاجة الى أن يستعرض المجلس المسألة. وفضلاً عن ذلك، أشار الى الفقرة الفرعية ٣(هـ) من استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٨(د-٤٣) التي رجا

فيها المجلس من الأمين العام للأونكتاد أن يقدم اليه بأسرع ما يمكن تقريراً عن مقرر ميدراند الخاص بإعادة تخصيص جزء من الوفورات الناجمة عن تحسين الكفاءة التكاليفية الاجمالية للأونكتاد، فاستفسر عن الموعد الذي تعتزم الأمانة أن تقدم فيه التقرير المذكور.

٩٣- وأشار ممثل **الاتحاد الروسي** الى جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس، فأعرب عن تأييده لتركيز الدورة على عدد محدود من البنود الموضوعية واعتبر الاقتراح الداعي الى وضع الجزء الرفيع المستوى في نهاية الدورة اقتراحاً معقولاً. وقال إن الموضوع المقترح للجزء الرفيع المستوى يهم حكومته بشدة، نظراً لأن جهاز التنظيم الحكومي للمنافسة في بلده ما زال في طور نموه الأول بعد سنوات عدة من الاحتكار المكثف في إطار الاقتصاد السوفياتي. وأعرب في هذا الصدد عن أسفه لتخلي الأمانة لأكثر من عام عن متابعة مشروع هام للمساعدة التقنية للاتحاد الروسي وغيره من بلدان كومنولث الدول المستقلة وهو المشروع الخاص بتنمية وحماية المنافسة الحرة. ورأى أنه يمكن إدراج مزيد من المواضيع المحددة للنظر فيها في الجزء الرفيع المستوى، وهي تحديداً "شروط تطبيق تشريعات المنافسة على الاحتكارات والمؤسسات المتمتعة بحقوق خاصة أو استئثارية" و"مهام وكالات المنافسة في ضمان أسواق تنافسية فعالة". وأخيراً، رأى أن من المهم إعداد محضر مستقل لجلسات الجزء الرفيع المستوى.

٩٤- ورداً على النقطة التي أثارها ممثل شيلي، قال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن الاقتراحات الرسمية التي سيقدمها الأمين العام للأونكتاد، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، الى الجمعية العامة ستُدرج على الأرجح في إضافات للميزانية. وأوضح أن شعبة الميزانية ترى أنها لا تستطيع أن تدرج هذه المسألة في الميزانية الحالية التي أوشكت على وضعها في صيغتها النهائية. وما زال هناك فيما يبدو قدر من عدم اليقين في نيويورك فيما يتعلق بتسلسل الأحداث على وجه الدقة، وبخاصة فيما يتعلق بما إذا كان من حق الأمين العام للأونكتاد أن يعرض آراءه على المجلس قبل إحالتها الى المقر الرئيسي. بيد أن الأمانة تعتزم تقديم شكل من أشكال التقارير المرحلية الى المشاورات الشهرية المقبلة بشأن رأيها الخاص في المسألة. وما زالت الأمانة تعتقد أنها ستقدم اقتراحاً تقوم بمناقشته مع أعضاء المجلس ثم تقوم، بناء على التوصيات التي يقدمها المجلس، بصياغته في شكل نهائي في مواجهة نيويورك.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٩٥- وافق المجلس على موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته الرابعة والأربعين (وهو "العولمة والمنافسة والقدرة التنافسية والتنمية")، وعلى موعد انعقاد الجزء الرفيع المستوى، وهو ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. كما أحاط المجلس علما بالخطة الموضوعة للدورة الرابعة والأربعين على نحو ما هو معمم فى الجدول الذى أعدته الأمانة. وعلاوة على ذلك، أحاط المجلس علما ببيان الأمين العام للأونكتاد بخصوص اعتزامه إجراء مشاورات مع الوفود تركز على موضوع الجزء الرفيع المستوى عندما تبدأ الأمانة فى تحضيراتها الموضوعية، وبتقديم تقرير عن أفكاره الى المجلس.

٩٦- وأحاط المجلس علما كذلك بأن الرئيس يعتزم مواصلة مشاوراته بشأن البند ٦، وبأنه ستتاح الفرصة أيضا خلال المشاورات الشهرية المقبلة للرئيس فى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧ لمناقشة المقترحات التفصيلية للأمين العام للأونكتاد بشأن تنظيم الأحداث المتصلة بالجزء الرفيع المستوى.

٩٧- وأحاط المجلس علما ببيان الرئيس بأن المشاورات التى يجريها بشأن انشاء صندوق استئماني لتعزيز مشاركة خبراء البلدان النامية فى اجتماعات الأونكتاد تمضي قدما بشكل طيب، وبأنه يعتزم التقدم بتقرير كامل عن نتائجها الى الجولة المقبلة من المشاورات الشهرية، وبأنه يضع في اعتباره أن هذه المسألة قد تدرج فى جدول أعمال المجلس حسب قرار المجلس وبدون الإخلال بما قد يتحقق من ابرام مبكر ناجح لإتفاق بشأن هذا البند.

٩٨- وأخيرا، وافق المجلس على مشروعي جدولي الأعمال المؤقتين لدورته التنفيذية الخامسة عشرة ودورته العادية الرابعة والأربعين*.

---

* للاطلاع على جدولي الأعمال المؤقتين، انظر المرفقين الثاني والثالث.

الفصل السادس

مسائل أخرى

(البند ٨ من جدول الأعمال)

(أ) التقدم المحرز في إعادة تنظيم أمانة الأونكتاد

٩٩- أشار **نائب الأمين العام للأونكتاد** الى أن هناك وثيقة بعنوان "شُعب الأونكتاد وهيكله ومجالات عمله ومهام عمله" قد وزّعت على جميع الوفود في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٧. ورغم أن الوثيقة وفرت معلومات تفصيلية بشكل كاف عن الهيكل الحالي للأمانة والمهام الحالية لموظفيها، فإنها ليست خطة تنظيمية رسمية لأنها '١' لا تشير الى الفروع أو الأقسام أو الوحدات، '٢' لم تقـــرها إدارة التنظيـــم والإدارة في نيويورك، '٣' لم تعيّن الموظفين رسمياً في مناصب، وهو الأمر الذي لا يمكن القيام به إلا بعد أن تتخذ الخريط التنظيمية صفة رسمية. ومع ذلك استخدمت الأمانة الهيكل كأساس تستند إليه في طلبها الى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم بالأمم المتحدة إقرار الهيكل التنظيمي الأساسي وهيكل "الطبقة الثانية" (الفروع) حتى يمكن استئناف عملية التعيين، وبخاصة على مستوى وظائف مد٢ ومد١ وف٥ الشاغرة. وأشار الى أن رد وكيل الأمين العام كان ايجابيا للغاية وأنه يبدو أن هناك احتمالاً لأن تتوصل الأمانة في المستقبل القريب الى اتفاق بشأن الهيكل الأساسي من ناحية الشعب والفروع، ومن ثم لأن تصدر الموافقة على الاعلان عن الوظائف الشاغرة التي سلفت الإشارة إليها. وأعرب عن أمله في ألا يُطلب من الأونكتاد أن يحدد الفروع أو الوحدات بالتفصيل بغية الاحتفاظ بقدر من المرونة التنظيمية. وأوضح قائلاً إنه عند المستوى الأقل من الفروع تود الأمانة أن تمارس عملها إما مع أفرقة أو مع فرق عمل. وسيظل لهذه الفرق أو الأفرقة رؤساء يمكن تحديدهم في الخطة التنظيمية، لكن الهدف هو أن تتمكن الأمانة من إجراء التعديلات عند هذا المستوى بغية الاستجابة السريعة للتوجهات التي توفرها الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد، دون الحاجة إلى الرجوع في كل مرة الى نيويورك لإدخال تعديل على الدليل التنظيمي وعلى وصف الوظائف. وبدا له الرد على هذه الاقتراحات إيجابياً.

١٠٠- أما فيما يتعلق بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، فقال إنه يجري حالياً وضع الميزانية البرنامجية في شكلها النهائي وإنها ستستند مرة أخرى الى هيكل البرامج الفرعية والشعب التي أُبلغت بها الفرقة العاملة. وأشار إلى أن الأونكتاد يبذل جهداً كبيراً للاسهام في التنسيق الشامل لمنظمة الأمم المتحدة، وإنه سيقترح تخفيضاً في حدود ١٢ في المائة في عدد الوظائف.

١٠١- وقال إن المقر الرئيسي، يشعر بصورة عامة، أن عملية الإصلاح في الأونكتاد تتم بشكل جيد وأن الأونكتاد يحظى في الواقع بالدعم كنموذج يُحتذى به في الأنحاء الأخرى للمنظومة. ولهذا فإن إعادة التنظيم المقترحة أو التي يعلن عنها في بعض الحالات في نيويورك لا تؤثر مباشرة على الأونكتاد. وبعد أن عرض بإيجاز الآلية الجديدة التي أنشئت في نيويورك للإدارة والإصلاح، قال إن النقطة الرئيسية التي تهم الأونكتاد مباشرة هي محاولة ترشيد انتاج أهم تقارير المنظمة - أي تقرير التجارة والتنمية (الأونكتاد)، والتقرير العالمي عن الاستثمار (الأونكتاد)، والدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية العالمية (إدارة

المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات) وتقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي). وقال إنه ليس المقصود دمج هذه التقارير بل إيجاد سبل لزيادة التعاون الذي يقوم عليه التكامل فيما بينها. وبغية تحقيق ذلك، ستخضع هذه التقارير لاستعراض يجريه المعهد العالمي للبحث الانمائي والاقتصادي، فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي.

١٠٢- وأعرب ممثلو المغرب (بالنيابة عن المجموعة الافريقية) ومصر وباكستان وكوبا والمملكة العربية السعودية والجزائر والصين وأوغندا عن قلقهم البالغ لعدم إدراج وحدة تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني في الوثيقة التنظيمية للأمانة. وأشاروا الى أن الحالة في الأراضي الفلسطينية تستدعي معالجة خاصة ولهذا طلبوا إعادة إنشاء هذه الوحدة في المستقبل القريب.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٣- أحاط المجلس علماً ببيان نائب الأمين العام للأونكتاد بشأن التقدم المحرز في إعادة تنظيم أمانة الأونكتاد.

(ب) عضوية الفرقة العاملة في عام ١٩٩٧

الإجراء الذي اتخذه المجلس

١٠٤- أحاط المجلس علما بأن التسعة عشر عضوا فى الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لعام ١٩٩٧، حسبما سمتهم المجموعات الإقليمية، هم:

الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأرجنتين، استراليا، ألمانيا، ايران (جمهورية - اسلامية)، بلغاريا، بولندا، جنوب افريقيا، سري لانكا، شيلي، الصين، الفلبين، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٠٥- كما أحاط المجلس علما بأن التواريخ المدرجة فى الجدول الزمني لإجتماعات الجزء الثاني من الدورة التاسعة والعشرين للفرقة العاملة (أي: ١٤-١٦ نيسان/ابريل ١٩٩٧) قد عدّلت الى ٢١-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧.

الفصل السابع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٠٦- افتتح السيد باتريك سينينزا (زامبيا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الرابعة عشرة للمجلس في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الرابعة عشرة

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٠٦- افتتح السيد باتريك سينينزا (زامبيا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية، الدورة التنفيذية الرابعة عشرة للمجلس في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

باء - مكتب الدورة التنفيذية الرابعة عشرة

١٠٧- نظراً لعدم حدوث تغيير في الأعضاء المنتخبين للمكتب منذ الدورة الثالثة والأربعين، فقد كان تشكيل مكتب المجلس في دورته التنفيذية الرابعة عشرة كما يلي:

الرئيس:	السيد باتريك سينينزا	(زامبيا)
نواب الرئيس:	السيد انطون يبلر	(سلوفينيا)
	السيد كريت غارنجانا - غونشورن	(تايلند)
	السيدة أروناتي غوس	(الهند)
	السيد بيتر ر. جنكينز	(المملكة المتحدة)
	السيد اندريه كولوسوفسكي	(الاتحاد الروسي)
	السيد ألكسندر أ. كرافيتس	(السلفادور)
	السيد بجورن سكوغمو	(النرويج)
	السيد دانييل ل. سبيجل	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد فيسيحه ييمر أبوي	(اثيوبيا)
	السيد جون يوكوتا	(اليابان)
المقرر:	السيدة فيوليتا فونسيكا دي سانابريا	(فنزويلا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٠٨- اعتمد المجلس، في جلسته ٨٨٢ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الرابعة عشرة، بالصيغة التي عُمم بها في الوثيقة TD/B/EX(14)/1. (وللاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول أدناه).

دال - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة عشرة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٠٩- وفقاً للممارسة السابقة، أذن المجلس للمقرر بأن يعد، بتفويض من الرئيس، تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة عشرة.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية الرابعة عشرة*

١- إقرار جدول الأعمال

٢- القضايا الناشئة في أعقاب المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لتحليلها في الأونكتاد من منظور إنمائي

٣- التنسيق والتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الدولية ذات الصلة

٤- التعاون التقني:

(أ) استراتيجية للأونكتاد؛

(ب) خطة للتعاون التقني للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩

٥- تقرير مرحلي بشأن أعمال فرقة العمل التابعة للأمانة المعنية بالسياسة بشأن المنشورات

٦- تقرير الرئيس عن مشاوراته الرامية إلى تحسين طريقة تناول المجلس لقضية الترابط، بما في ذلك أقل البلدان نمواً وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس

٨- مسائل أخرى

- التقدم المحرز في إعادة تنظيم أمانة الأونكتاد؛

- عضوية الفرقة العاملة في عام ١٩٩٧

٩- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الرابعة عشرة.

---

* اعتمده المجلس في جلسته ٨٨٢ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة عشرة للملجس*

(٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

١- اقرار جدول الأعمال

٢- المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس فى إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى

(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين

(ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة فى مجال التنمية

(د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة فى استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٣٦ (د-٤٣): التنمية فى افريقيا

٣- مسائل أخرى فى ميدان التجارة والتنمية:

(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة

٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدراية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

(ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٥- مسائل أخرى

٦- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة.

---

* للاطلاع على إقرار المجلس لجدول الأعمال المؤقت، انظر الفصل الخامس أعلاه.

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس*

(١٣-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للمجلس

٢- الجزء الرفيع المستوى: العولمة والمنافسة والقدرة التنافسية والتنمية

٣- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وانمائي: توزيع الدخل والنمو في سياق عالمي

٤- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات:

(أ) اصلاح السياسات في قطاع الزراعة وآثاره على تنمية أقل البلدان نموا

(ب) اسهام المجلس في نظر الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٥- اسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات: الأداء، والآفاق المرتقبة وقضايا السياسات

٦- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

---

* للاطلاع على إقرار المجلس لجدول الأعمال المؤقت، انظر الفصل الخامس أعلاه.

(ب) النظر في التقارير الأخرى ذات الصلة:

- تقرير عن مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني

٧- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض الجدول الزمني للإجتماعات

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على اجراءات المجلس

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير المجلس عن دورته الرابعة والأربعين.

المرفق الرابع

العضوية والحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس، ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
اندونيسيا
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الاسلامية)
أيرلندا
آيسلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوتان
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب افريقيا
الدانمرك
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
لاتفيا
لكسمبرغ
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريشيوس
ميانمار
النرويج
النمسا
نيبال
نيجيريا
هايتي
الهند
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

---

* للاطلاع على قائمة المشتركين انظر الوثيقة TD/B/EX(14)/INF.1.

٢- وكانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في المجلس ممثلة في الدورة بصفة مراقب:

بروني دار السلام
الكرسي الرسولي

٣- وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلين في الدورة.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمة ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكانت منظمة التجارة العالمية ممثلة أيضاً في الدورة.

٥- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

وكالة التعاون الثقافي والتقني
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
منظمة الوحدة الافريقية
منظمة المؤتمر الاسلامي

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

غرفة التجارة الدولية
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
المنظمة الدولية للرؤية العالمية

الفئة الخاصة

منظمة المستهلكين الدولية.

- - - - -